

## المبسوط في فقه الإمامية

[ 274 ] من غيره، وإذا تحجر صار أحق به من غيره. ويجوز للسلطان أن يعطيه من غير إحياء ولا تحجير، لأن الموات ملكه، فله أن يعطيه، وهذا لا خلاف فيه وإن اختلفوا في جهة الملك، ولأن النبي صلى الله عليه وآله قطع الدور بالمدينة (1) وأنه عليه السلام أقطع وائل بن حجر أرضاً بحضر موت وأقطع الزبير حضر فرسه فأجرى فلما قام الفرس رمى بسوطه، فقال النبي صلى الله عليه وآله أعطوه منتهى سوطه (2) وأقطع بلال بن الحرث المزني المعادن القبلية جلسيها وغوريها. وأما المعادن فعلى ضربين ظاهرة وباطنة، فالباطنة لها باب ذكره، وأما الظاهرة فهي الماء والقيرو النفط والموميا والكبريت والملح وما أشبه ذلك، فهذا لا يملك بالإحياء، ولا يصير أحد أولى به بالتحجير من غيره، وليس للسلطان أن يقطعه بل الناس كلهم فيه سواء يأخذون منه قدر حاجتهم، بل يجب عندنا فيها الخمس ولا خلاف في أن ذلك لا يملك، وروي أن الأبيض بن حمال المأربي استقطع رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله ملح ماء مأرب فروي أنه أقطعه، وروي أنه أراد أن يقطعه فقال له رجل وقيل إنه الأقرع بن حابس: أتدري يا رسول الله ما الذي تقطعه؟ إنما هو الماء العد، قال فلا إذا. والماء العد الدائم الذي لا ينقطع أراد أن ذلك الملح بمنزلة الماء الدائم لا ينقطع ولا يحتاج إلى عمل واستحداث شيء. ولا خلاف أنه لا يجوز للسلطان أن يقطع مشاريع الماء فيجعله أحق بها من

(1) روي في شرح السنة أن النبي صلى الله عليه وآله عليه

وآله أقطع لعبد الله بن مسعود الدور بالمدينة (يعني عرصة يبني فيها دوراً) وهي بين طهراني

عمارة الأنصار من المنازل والنخل فقال بنو عبد بن زهرة نكب عنا ابن أم عبد فقال لهم

رسول الله فلم انبعثني إلا إذا ان لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه، راجع مشكاة

المصابيح ص 259. وهكذا رواه المؤلف قدس سره في الخلاف، (2) حضر الفرس - بالضم - منتهى

عدوه، وقد كان في النسخ في تلك الأحاديث المنقولة تصحيفات صحنها على سائر الأصول.